# التمويل و الموازنة العامة

## الإدارة المالية :

عبارة عن مجموعة من النشاطات الإدارية التي تتعلق بالبحث عن الأموال اللازمِة وتوفيرها والتأكد من حسن استخدامها وفقا لأوجه الإنفاق المحدودة.

## والإدارة المالية العامة أو الإدارة المالية الحكومية كأحد فروع الإدارة العامة:

هي التي تتولى توفير وتدبير الأموال اللازمة لقيام الدولة بالخدمات والمشروعات الواردة في الخطة .

## العناصر الرئيسية الإدارة المالية العامة

١ ـ النفقات العامة.
٢ ـ الإيرادات العامة.
٣ ـ الموازنة العامة

## أولاً: النفقات العامة:

عبارة عن مبلغ نقدي يهدف إلى إشباع الحاجات العامة.

- وتقوم أجهزة الدولة في كل سنة بوضع الخطط السنوية للنفقات التي تريد صرفها على مختلف الخدمات في كافة الأجهزة الإدارية لتظهر في الموازنة العامة للدولة في بند واحد يمثل إجمالي النفقات في مقابل بند واحد يمثل إجمالي الإيرادات التي ستغطي تلك النفقات.

- وإذا كانت الإيرادات التي سوف يتم تحديدها تقوم على مبدأ التقدير فإن النفقات كذلك تقوم على مبدأ التقدير ، فإجمالي النفقات لا يمثل الرقم الحقيقي لما يتم إنفاقه وإنما الرقم المتوقع إنفاقه خلال السنة المالية المقبلة.

## أنواع النفقات العامة

- تقسيم النفقات على أساس الخدمات والوظائف.
- تقسيم النفقات على أساس المنتفع بها .
- تقسيم النفقات إلى عادية وغير عادية .
- تقسيم النفقات على أساس آثارها الاقتصادية

### ١) تقسيم النفقات على أساس الخدمات والوظائف

تقوم الدولة في هذا النوع من التقسيم بتوزيع بنود نفقاتها وفقا للغرض من كل نفقة حسب الخدمات التي تقدمها، فمثلا وظائف الدفاع والأمن الداخلي والصحة والتعليم والمواصلات و الاقتصاد يتم توزيعها على عدة جهات إدارية تتولى تقديم خدماتها وفقا للأهداف والسياسات التي تحددها الدولة.
وتأخذ معظم الدول بهذا التقسيم .. حيث يساعد على تحديد الاتجاهات للنشاطات الحكومية في المجالات المختلفة وأهمية كل نشاط ، كما يعطي صورة إجمالية عن النفقة المخصصة لكل خدمة بالرغم من تعدد الاتجاهات التي تقدم تلك الخدمة.

### ٢) تقسيم النفقات على أساس المنتفع منها

**نفقات عامة:** وهي النفقات تحقق نفعا عاما والتي يتم تمويلها من جميع أفراد المجتمع عن طريق ما يسهمون به من ضرائب أو رسوم، ايرادات املاك الدولة.

**نفقات خاصة:** وهي النفقات التي تحقق نفعا لأفراد معينين كالخدمات الاجتماعية مثل الرعاية والضمان الاجتماعي فيتم تمويلها بواسطة المستفيدين من هذه الخدمات، وإن كانت الحكومة تسهم أحيانا في جزء من تمويل هذا النوع من الخدمات.

٣) تقسيم النفقات إلى عادية وغير عادية

**النفقات العادية :** هي تلك التي تحدث بصفة مستمرة في كل سنة مالية. مثل رواتب الموظفين يتم تمويلها بواسطة الإيرادات العادية كإيرادات املاك الدولة والضرائب والرسوم.

**النفقات غير العادية :** فهي التي لا تتكرر بصفة دورية وإنما تظهر من مدة لأخرى. مثل نفقات الكوارث الطبيعية فيتم تمويلها، من الاحتياطي النقدي، أو القروض والإعانات من الدول والمنظمات الدولية، أو إصدار سندات أو جمع تبرعات).

٤) تقسيم النفقات على أساس آثارها الاقتصادية :

**نفقات جارية:** ويقصد بها تلك النفقات اللازمة لتسيير المرافق العامة للدولة، مثل رواتب الموظفين ، الصيانة ، شراء السلع والخدمات للاستعمال الجاري. ويقتصر دورها على اشباع الحاجات العامة الجارية.

**النفقات الاستثمارية ( أو الرأسمالية ) :** تلك النفقات التي تخصص لزيادة تكوين راس المال مثل نفقات الإنشاء والتعمير والاستثمارات العامة.

## الإيرادات العامة

من الوظائف المهمة للإدارة المالية وضع الخطط والبرامج اللازمة لتحديد المصادر التي يمكن الاعتماد عليها كمورد لميزانية الدولة . وتعد الإيرادات العامة بأنواعها المختلفة المصدر الرئيس لتغطية النفقات العامة.

## مصادر الإيرادات

١ أملاك الدولة.
٢ الرسوم.
٣ الضرائب.
٤ الإصدار النقدي.
٥ إصدار القروض العامة. (كالسندات الحكومية)
٦ القروض الخارجية.

## الموازنة العامة

هي خطة مالية تمثل أهدافا معينة تم إعدادها مسبقا لتحقيقها في مدة زمنية محددة.
وتأخذ معظم دول العالم بنظام الموازنة السنوية ،إلا أن الكثير منها يتجه في الوقت الحاضر إلى إعداد الموازنة ضمن خطة قومية لعدة سنوات، وقد أصبحت إدارة الموازنة تهتم بموضوع تحقيق أهداف البرامج الحكومية مما جعل لهذه الإدارة مهمتين أساسيتين هما : الإدارة والموازنة.

## الفرق بين الموازنة العامة والموازنة الخاصة

١ ـ إن الموازنة العامة تعبر عن تقدير مفصل للإيرادات والنفقات التي لم يتم تحصيلها أو التصرف فيها عند إعداد الموازنة ،أما الموازنة الخاصة فهي عبارة عن قائمة لأصول وخصوم المنشأة في تاريخ معين نتيجة عملياتها التي تمت في مدة سابقة .
٢ ـ إن الهدف التي تسعى إليه الموازنة العامة يكون أشمل وأعم من الهدف الذي تسعى إليه الموازنة الخاصة .
٣ـ إن الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تتركها الموازنة العامة أكثر وأشمل مما في الموازنة الخاصة .
٤ـ إن الجهات الرقابية التي تمارس الرقابة في الموازنة العامة متعددة بخلاف الموازنة الخاصة التي تقتصر على المراجع القانوني أو أعضاء مجلس الإدارة
٥ـ ـ إن خطوات إعداد الموازنة العامة أطول مما هو موجود في الموازنة الخاصة نظرا لتعدد الجهات ذات العلاقة وضخامة الأجهزة الحكومية.

## القواعد الأساسية للموازنة العامة

### أولا ـ قاعدة السنوية

تقتضي هذه القاعدة بأن تكون جميع نفقات وإيرادات الدولة عن سنة قادمة، ويعود السبب في اعتبار مدة السنة كأساس للموازنة الى اعتبارات منها:

- وضع الموازنة لمدة تزيد عن سنة قد يؤدي الى صعوبة التقديرات للنفقات والايرادات.
- اعداد الموازنة يأخذ وقتاً طويلاً في مختلف الاجهزة الادارية
- اعداد الموازنة لمدة أكثر من سنة يضعف من رقابة السلطة التشريعية على تنفيذ بنودها.

استثناءات قاعدة السنوية:-

١ـ موازنات الدعم : قد يفرض على الدولة إصدار اعتمادات إضافية لتغطية النفقات غير المتوقعة مثل الحروب والكوارث الطبيعية.

٢ـالاعتمادات الشهرية : قد تصدر الموازنة للدولة لمدة أقل من سنة حالة عدم إنهاء الإجراءات للموافقة عليها من قبل السلطة التشريعية في موعدها المحدد.

٣ـ البرامج الإنمائية : قد تضطر الدولة إلى إصدار الموازنة لأكثر من سنة وذلك في حالة تمويل المشروعات الإنمائية طويلة الأجل . حيث تقر الدولة مبدأ تمويل هذه المشروعات بموجب خطة تحدد مدد التمويل بحيث يتم تحميل كل موازنة بجزء من نفقات ذلك المشروع .

### ثانيا ـ قاعدة الوحدة

تهدف هذه الوحدة إلى : ضرورة تكامل جميع نفقات وإيرادات الدولة وذلك بإدراجها في وثيقة واحدة تمثل الموازنة العامة للدولة.

ومن مزاياها:

- تسهيل مهمة السلطة التشريعية في عملية الرقابة.
- تسهيل عملية المقارنة بين الايرادات والنفقات ونسبة كل منها الى الدخل القومي
- استثناءات قاعدة الوحدة

استثناءات قاعدة الوحدة

الموازنات المستقلة :

ـ تصدر للمؤسسات العامة بحيث تتمتع باستقلالها المالي وتتحرر من بعض القيود المالية المفروضة على الأجهزة الحكومية الأخرى.

- تحتفظ بالفائض لديها، وتقوم بتغطية العجز بواسطة الاقتراض او الاعانة من الدولة.
- خطوات الموافقة عليها يقتصر على موافقة صاحب الصلاحية في المؤسسة كمجلس الادارة.
- لا تخضع لرقابة واشراف وزارة المالية في كثير من الاحيان.

الموازنات الملحقة : ـ

- تلك الموازنات المتعلقة بمصالح حكومية لا تتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية الدولة.
- تتضمن نفقات وإيرادات تلك المصلحة وتظهر بشكل منفصل عن موازنة الدولة.
- والهدف منها هو منح تلك الجهات سلطات مالية واسعة بعيدا عن روتين الأجهزة الإدارية حتى:

١) حتى تتمكن من القيام بمهماتها بدرجة عالية من المرونة.

٢) معرفة الربح أو الخسارة التي تحققت من تلك النشاطات

ـ تخضع لرقابة وزارة المالية بعكس الموازنات المستقلة

الموازنات غير العادية : يعتمد هذا النوع من الموازنات على أساس التفرقة بين النفقات العادية وغير العادية، فهي تصدر من أجل توضيح النفقات غير العادية والتي لا تتميز بصفة التكرار والتي لا يمكن توقعها مثل نفقات الحروب والكوارث الطبيعية وبالتالي فإذا كانت النفقات العادية يتم تمويلها بواسطة الإيرادات العادية فإن النفقات غير العادية يتم تمويلها بواسطة الإيرادات غير العادية كالقروض والإعانات التي تحص عليها الدولة .

**ثالثا – قاعدة الشمول :**

**تهدف هذه القاعدة إلى ضرورة إظهار نفقات وإيرادات الدولة كافة في وثيقة واحدة بحيث لا يتم خصم نفقات إي جهة حكومية من إيراداتها ، وإنما يجب إدراج جميع نفقات وإيرادات الجهاز الإداري بشكل متكامل.**

**رابعاً: قاعدة عدم التخصيص**

**تنص هذه القاعدة على عدم جواز تخصيص إيراد معين لإنفاق معين بل يجب إدراج جميع الإيرادات في مقابل جميع النفقات ، كما تنص أيضاً على عدم إدراج جميع إيراد معين ليغطي نفقات مصلحة معينة، كتخصيص مثلاً حصيلة الضرائب لنفقات التعليم، ولكن لها العديد من الاستثناءات منها: - العديد من الدول تخصص رسوم الطرق لكبيرة للصيانة والمحافظة عليها.**

- **بعض الدول تخصص ايرادات القروض والاعانات للإنفاق على مشروعات معينة.**
- **بعض الدول تخصص بعض ايراداتها لسداد جزء من ديونها.**

**ومن مزاياها: منع الاسراف والتبذير واستخدام اموال الدولة بطريقة غير مشروعة عند زيادة ايرادات الجهة المحددة عن نفقات الجهة المخصص لها هذه الايرادات. والعكس في حال عدم كفاية الايرادات لتغطية نفقات الجهة المخصص لها.**

**مراحل إعداد الموازنة**

**أولاً: مرحلة الإعداد**

**تشمل مرحلة إعداد الموازنة العامة خطوات عديدة هي:**

**١ـ دراسة الوضع الاقتصادي وتقدير الإيرادات العامة للدولة.**

**٢ـإصدار المنشـــور الـــدوري.**

**٣ـدور الوزارات والمصالح الحكومية في إعداد الموازنات.**

**٤ـدور وزارة المالية في دراسة الموازنات.**

**ثانياً: مرحلة الإقرار والموافقة**

**- يقوم وزير المالية بعرض مشروع الموازنة على مجلس الوزراء الذي يقوم بتشكيل لجنة وزارية لدراسة المشروع وتقديم تقرير إلى المجلس لمناقشته ، ويكون هذا التقرير شاملاً لجميع محتويات الموازنة. بعد ذلك يقوم المجلس باستعراض مشروع الموازنة على ضوء تقرير وزير المالية ، ومن ثم يصدر المجلس قراراً بالتصديق على الموازنة.**

**- وعلى أية حال ، فإن عملية إعداد الموازنة تنتهي بعد خروجها من مجلس الوزراء وقبل أن ترسل إلى السلطة التشريعية**

**ثالثاً: مرحلة التنفيذ**

**تقوم وزارة المالية بإرسال الموازنة العامة إلى كل وزارة أو مصلحة حكومية أو مؤسسة عامة مرفقاً بها التعليمات والإرشادات التي يجب إتباعها عند التنفيذ ، وتشتمل عملية التنفيذ على المراحل التالية:**

**١ـتحصيل الإيرادات: تقوم الجهات المعنية على جباية الإيرادات وممارسة عملها بمجرد الموافقة على الموازنة وإقرارها.**

**٢ـصرف النفقات: تقوم الوزارات المختلفة بالبدء في عملية الإنفاق على مشروعاتها المختلفة ومصروفاتها الشهرية والسنوية ، وتتم عمليات الإنفاق في ضوء مجموعة من الأنظمة التي تهدف إلى إحكام رقابة السلطة التشريعية على النفقات العامة.**

**** تتم مرحلة التنفيذ تحت رقابة وإشراف وزارة المالية.**

**رابعا: مرحلة الرقابة**

**عملية مستمرة تبدأ من ظهور الاستحقاق للنفقة حتى عملية صرف تلك النفقة. فهذه المرحلة بمثابة إعطاء السلطة التشريعية درجة عالية من الاطمئنان بأن الجهات التنفيذية تمارس عملها وفقا للحدود التي وضعتها ، وأنه لا يوجد مخالفات أو تجاوزات لتلك الحدود .**

**وتجدر الإشارة إلى أن الإدارة المالية تمارس عدة أنواع من الأساليب الرقابية التي تتكون من الرقابة المالية ، و الرقابة الإدارية.**

**وتنقسم الرقابة المالية إلى نوعين سابقة و لاحقة. وداخلية وخارجية**

**الرقابة السابقة: فتكون قبل الصرف، والغرض منها منع الأخطاء قبل حدوثها وهذا إجراء إيجابي ولكن يشوبه بعض السلبيات ، إذ تؤدي في بعض الأحيان إلى الروتين وتأخير تنفيذ البرامج وتعطيل المعاملات.**

**الرقابة اللاحقة : فهي التي تتم بعد صرف النفقات وتهدف الى التأكد من أن الصرف تم وفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها.**

**الرقابة الداخلية: وهي تلك التي تتم عن طريق الجهاز الإداري نفسه حيث تتولى الإدارات المختلفة في الإدارة المالية عملية الرقابة على جميع المستندات التي يتم بها صرف النفقاتت.**

**الرقابة الخارجية: وتتم بواسطة الممثلين الماليين الذين تقوم وزارة المالية بتعيينهم في الوزارات والمصالح الحكومية.**

**خامساً: مرحلة الحساب الختامي:**

**تتولى كل وزارة عمل الحساب الختامي لها وفقاً لأنظمة وتعليمات وزارة المالية ، حيث تقوم كل وزارة بعمل الجداول والبيانات اللازمة عن نتائج أعمالها خلال العام المنصرم وتقوم بإرساله إلى وزارة المالية التي تقوم بدورها بمراجعة الحسابات الختامية لكل وزارة ومصلحة حكومية ، ثم تقوم بإعداد الحساب الختامي للدولة مع مذكرة تفصيلية عن الأوضاع المالية التي حدثت خلال العام المنصرم والإجراءات التي اتبعت لمواجهتها.**